مختصر شؤون الديرة

الكويت تعزي السعودية بوفاة خالد بن عبدالله

كونا- بعث سمو امير البلاد ببرقية تعزية الى اخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، عبر فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته بوفاة المغفور له باذن الله تعالى الأمير خالد بن عبدالله بن سعود سائلا المولى تعالى ان يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، وان يلهم الأسرة المالكة الكريمة جميل الصبر وحسن العزاء. كما بعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد، ورئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، وسمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء ببرقيات تعزية مماثلة.

مصدر حكومي: انتظار المواطنين «سيطول»

نواب يتدخلون في «وأد» الإحلال عبر توظيف الوافدين

يوسف المطيري

شن مصدر حكومي هجوما عنيفا على بعض نواب مجلس الامة متهما اياهم بتعطيل الاحلال ووأده في الجهات الحكومية وعرقلة تسريع ادوار الانتظار للمواطنين.

وكشف المصدر لـ القبس عن اسماء بعض النواب الذين اتوا في الاونة الاخيرة الى ديوان الخدمة المدنية وقدموا معاملات لتعيين وافدين في الجهات الحكومية بوظائف من الممكن ان تشغل من مواطنين الا ان اصرار النواب على التعيين وعدم تخويل الديوان برفضهم انتهى الى تعيينهم.

واشار الى ان الديوان لا يحق له رفض المعينين اذا جاء الوافد بكتاب طلب تعيين مرفقا معه موافقة الوزارة التي يريد العمل بها ومحددا له الدرجة والراتب، وعادة ما يكون الطلب موقعا من وزراء وقليلا من الطلبات توقع من قبل الوكلاء.

ولفت الى ان هجمة التعيين الشرسة للوافدين في الجهات الحكومية تحول حتما دون تحقيق نسبة الاحلال المطلوبة سنويا، ومن خلال احصائيات التعيين الاخيرة يتضح ان النسبة التي حققت في الاحلال في السنوات الماضية بدأت تتضاءل فعلا بسبب زيادة تعيين الوافدين خلال العامين الماضيين.

وذكر ان النواب «يستميتون» من اجل تعيين بعض الوافدين لدرجة ان احد هؤلاء النواب جاء بنفسه الى مقر الديوان لانجاز معاملة واحدة فقط «لوافد» للعمل بوظيفة مكتبية يمكن شغلها من المواطنين، مشيرا الى ان عدد الطلبات للوظيفة الحكومية من قبل الوافدين قد زاد فعلا.

وعن عدد الكويتيين الراغبين في الوظيفة الحكومية سجل حتى امس ما يقارب 16 الفا و560 مواطنا ومواطنة، وعدد المعينين من الوافدين خلال الفترة الماضية تجاوز الالفين تقريبا، مما ينذر بكارثة حقيقية في اطالة مواعيد انتظار المواطنين ورغبتهم في العمل في الجهات الحكومية.

وبين ان اكثر الاعذار المقدمة من الجهات للديوان بشأن توظيف الوافدين أن المواطنين «ما عندهم» صبر على تعب الوظيفة الخاصة مثلا بأعمال السكرتارية او المندوبين بين الجهات او حتى عمل السجل العام، مشيرا الى ان المواطن ينتظر بفارغ الصبر انتهاء وقت الدوام الرسمي حتى يخرج واذا تاخر قليلا طالب باضافي او لجان عمل!

● زحام المراجعين في ديوان الخدمة المدنية

«المالية» توافق على تخصيص 6.800 ملايين لموظفي «الكهرباء والماء»

عبدالرزاق المحسن

علمت القبس من مصادر مسؤولة في وزارة الكهرباء والماء ان وزارة المالية وافقت امس على تخصيص المبالغ الخاصة بمكافاة الاعمال الممتازة والتي تقدر بـ 6.800 ملايين دينار لموظفي وزارة الكهرباء والماء والبالغ عددهم 9700 موظف في كل القطاعات الفنية والادارية، مشيرة الى ان الوزارة انتهت من اعداد كل الكشوف الخاصة بالموظفين تمهيدا لارسالها الى البنوك، حيث من المقرر صرف كل المبالغ والمكافات للموظفين خلال الايام القليلة المقبلة.

اجتماع

من جانب آخر اجتمع وكلاء وزارة الكهرباء والماء المساعدون صباح امس، لمناقشة الملاحظات التي جاءت في تقارير ديوان المحاسبة لمعالجة كل اوجه القصور والتجاوزات التي تضمنتها التقارير، حيث جاءت على قائمة اولويات المناقشات، مخالفة تخصيص ما يقارب من 160 سيارة لموظفين من دون وجه حق والمخالفة لقوانين ولوائح ديوان المحاسبة والخدمة المدنية التي تقضي بتخصيص المركبات للقياديين والموظفين التي تستوجب ظروف عملهم تخصيص السيارات لهم نظرا لطبيعة عملهم الميدانية، كما تم بحث هذه المخالفة من قبل القطاع المختص وسحب المركبات من الموظفين غير المستحقين لها واعداد التقارير والردود على كل ملاحظات ديوان المحاسبة.

كشف الترقيات

من جانبه انتقد رئيس لجنة الشكاوى في نقابة العاملين بوزارة الكهرباء والماء عوض المطيري تعمد الوزارة ولاسيما قطاع الشؤون الادارية في تاخير اعتماد كشف الترقيات بالاختيار، على الرغم من ان ديوان الخدمة المدنية حدد فترة تقديم الكشف في مدة لا تتجاوز نهاية السنة المالية التي تنتهي في 31 من مارس من كل عام.

وتابع ان التأخير غير مبرر خاصة انه يهضم حق الموظفين والعاملين في الوزارة بالترقية وما يترتب عليها من بدلات مالية مستحقة نتيجة الترقية، مشيرا الى أن الوزارة لم تقدم الحجج المقنعة لهذا التأخير.

وناشد المطيري الوزارة بضرورة الاستعجال في اعداد كشف الترقيات بالاختيار وارساله الى ديوان الخدمة المدنية لاعتماده، منوها الى أهمية الالتزام بشروط قانون الخدمة المدنية في ترشيح الموظفين للحصول على ترقية بالاختيار.

المواصلات: صيانة أجهزة البصمة في جميع القطاعات

محمد المصلح

كشفت مصادر مطلعة في وزارة المواصلات ان الوزارة أخذت موافقات بعض الجهات الرقابية لصيانة أجهزة البصمة الخاصة بالحضور والغياب وتوريد أجهزة أخرى لبعض المواقع التي لم تزود بها حتى الآن.

وقالت المصادر لـ القبس إن بعضاً من أجهزة البصمة لا يعمل بكفاءة فضلاً عن تعرضها لعمليات التخريب المتعمدة من قبل البعض، موضحة ان ذلك السلوك قد أثر في بعض المراكز في رصد عمليات الحضور والغياب.

تكاليف

وبينت المصادر ان تكاليف صيانة أجهزة البصمة جاءت بقيمة 10 آلاف و500 دينار، مضيفة انه في وقت سابق تم ترصد مخالفات شابت نظام البصمة الحالي متمثلة في بعض الإخفاقات التي تعانيها الأجهزة، الأمر الذي استدعى تشكيل لجنة فنية لتقييم الأجهزة الموردة ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة لتحديد أسباب عدم وفاء المتعهد بتشغيل النظام بكفاءة.

من جهة ثانية، أعلن وكيل وزارة المواصلات عبدالمحسن المزيدي عن اختيار مديرة الإدارة القانونية هند المسعود كمحكم معتمد في جدول محكمي مركز التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي اعتباراً من يونيو الجاري وذلك بعد اجتيازها المراحل الخمس لتأهيل المحكمين.

وأعرب المزيدي عن سعادته بحصول الكوادر العاملة في الوزارة على الخبرات العلمية والعمل على زيادة وصقل مهاراتها الوظيفية، مما يترتب عليه إضافة لصالح الأداء الوظيفي والارتقاء بجودة الأعمال.

تقدير

من جهتها، أشادت المسعود بتقدير وكيل الوزارة، مشيرة إلى أن دعمه واضح لجميع كوادر الوزارة وتشجيعها على الاستزادة من الدراسات والدورات اللازمة لصقل خبراتهم ورفع كفاءتهم المهنية، وهو نهج حضاري يسهم في نهضة الوطن بصفة عامة.

وذكرت المسعود ان اعتمادها كمحكم لدى مركز التحكيم التجاري بدول مجلس التعاون بعد مرورها بسلسلة من الدورات وتدرجها من اعتمادها كخبير معتمد إلى محكم، وكان ذلك بطلب ودعم وكيل الوزارة منذ قيدها كخبير بالمركز ذاته عام 2009.

غرامة منع المعلومات في الإمارات 54 ألف دولار وفي أميركا الحبس سنة

إيقاف التموين وتعطيل المعاملات «يحد» الناس على التعداد

غنام الغنام

أثارت قرارات بعض المؤسسات الحكومية بإضافة شرط تقديم الشهادة الاحصائية التي تثبت الادلاء بالبيانات للتعداد العام للسكان ضمن شروط انجاز المعاملات الحكومية استياء لدى بومحمد المواطن الخمسيني المتقاعد، بعدما تخوفت زوجته من انقطاع «التموين» نتيجة لعدم تقديم بياناتهم لرجال التعداد فما كان من بو محمد الا ان ردد «الادارة المركزية للاحصاء ما عندهم سالفة».

وبحسب القرارات الرسمية لا يمكن للمواطنين او المقيمين انجاز معاملاتهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية او الهيئة العامة للاسكان او بنك التسليف والادخار دون تقديم شهادة التعداد، في حين لا يزال ربط تقديم الشهادة الاحصائية بتجديد واصدار البطاقة التموينية قيد الاعداد كما تجديد الرخص التجارية، كما اعلن مدير الادارة المركزية للاحصاء د. عبدالله سهر عن نية اقتراح الادارة ربط بعض معاملات وزارتي الداخلية والشؤون بتقديم الشهادة الاحصائية.

وتعتبر خطوات حث المواطنين والمقيمين للمشاركة في التعداد محاولة من قبل ادارة الاحصاء لتجنب اللجوء لقانون الاحصاء الذي يعاقب على الامتناع عن تقديم البيانات او تعمد تقديم بيانات مغلوطة بالحبس 6 اشهر وغرامة 100 دينار او احدى هاتين العقوبتين.

ويعتبر قانون الاحصاء الكويتي الصادر في 1963 «معتدلا» مقارنة بالقوانين الاحصائية لبعض الدول، اذ تبلغ غرامة الامتناع عن تقديم البيانات الاحصائية في دولة الامارات العربية المتحدة نحو 54 الف دولار اميركي، وتبلغ غرامة تقديم بيانات خاطئة عن عمد 10 الاف دولار.

وفي قطر فان الامتناع عن تقديم البيانات او تقديم بيانات مغلوطة فان العقوبة هي 550 دولارا والحبس 3 اشهر، وفي الولايات المتحدة يعاقب القانون على تقديم بيانات مغلوطة بالحبس لمدة عام وغرامة 1000 دولار.

وفي فرنسا وتركيا والسعودية لا توجد عقوبات بالحبس ويتم الاكتفاء بالغرامات المالية، اما الهند ورغم انخفاض العقوبة المالية الى 20 دولارا الا ان عقوبة الحبس «مغلظة» وتصل الى السجن 3 سنوات.

ومع اعلان الادارة المركزية للاحصاء عن تمديد اعمال مشروع التعداد السكاني الى 15 الجاري يحصل بومحمد ونظراؤه من الرافضين والممتنعين عن الادلاء ببياناتهم على فرصة اضافية لتجنب الوقوع في المساءلة القانونية او تعطل انجاز بعض المعاملات الحكومية.